Research Paper

The Effect of Selected Macroeconomic Variables on Unemployment: An Empirical Analysis of Iraq (2004-2021)

GNIN MOHAMMAD SALIH SADALA
College of Administration and Economics - University of Duhok- Iraq

Corresponding author: Gnin Mohammad Salih Sadala ,College of Administration and Economics - University of Duhok- Iraq

gnin.sadala@uod.ac

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2024.183484

Article History: *Received:* 23/3/2024; *Revised:*20/4/2024; *Accepted:*16/5/2024; *Published:* 1/6/2024.

Abstract
This study aims to examine the level of development of some macroeconomic variables in Iraq and measure the impact of these variables on unemployment rates using a descriptive and quantitative approach. To achieve the study's objective, a specific time period from 2004 to 2021 was adopted. The Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was used to estimate the short-term relationship and measure the bounds of co-integration using the Bounds Test. The study considered the automatic distributed lag periods between macroeconomic variables, including exchange rates, monetary base, gross domestic product, and public expenditures, and unemployment rates. The study also estimated the long-term relationship based on the parameters in the long run.
The study assumes the existence of varying levels of impact of macroeconomic variables on unemployment. The results indicate a long-term relationship between macroeconomic variables and the unemployment rate. Exchange rates, monetary base, and gross domestic product have a negative impact on unemployment, while public expenditures have a positive impact. The important recommendations include building a balanced economy that gradually moves away from reliance on oil resources and aims to diversify the production base to meet domestic and external demand, which can only be achieved through a transition to a market economy.

Key words:
Monetary Base, Exchange Rate, Public Expenditures, Gross Domestic Product, Unemployment.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 43, No. 142
June. 2024

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Sadala, Gnin M. S.;(2024) " The Effect of Selected Macroeconomic Variables on Unemployment: An Empirical Analysis of Iraq (2004-2021)".

TANMIYAT AL-RAFIDAIN, 43 (142), 378-397.
https://doi.org/10.33899/tanra.2024.183484

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

ورقة بحثية

أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على البطالة: دراسة قياسية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) العراق أنموذجاً

جنين محمد صالح سعد الله

جامعة دهوك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد

المؤلف المراسل: جنين محمد صالح سعد الله، جامعة دهوك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد gnin.sadala@uod.ac

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2024.183484

تاريخ المقالة: *الاستلام:٢٠٢٤/٣/٢٣؛ التعديل والتنقيح:٢٠٢٤/٤/٢٠؛ القبول:٢٠٢٤/٥/١٦؛ النشر: ٢٠٢٤/٦/١.*

المستخلص

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة مستوى تطور بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق، وقياس تأثير هذه المتغيرات في معدلات البطالة وذلك من خلال منهج الوصفي والكمي.

ومن أجل الوصول إلى هدف الدراسة تم الاعتماد على مدة زمنية معينة من (٢٠٠٤ – ٢٠٢١)، وتم الاعتماد على الأنموذج (ARDL) وتقدير العلاقة قصيرة الأمد وقياس حدود التكامل المشترك من خلال (اختبار الحدود) في منهجية فترات الإبطاء الموزع تلقائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي، وهي كلا من (سعر الصرف، والأساس النقدي والناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة) و (معدل البطالة) ومن ثم العمل على تقدير العلاقة طويلة الأجل من خلال معلماتها في المدى الطويل .

تفترض الدراسة وجود تأثير وبمستويات مختلفة لمتغيرات الاقتصاد الكلي على البطالة، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل البطالة ، وان لكل من متغير سعر الصرف والاساس النقدي والناتج المحلي الإجمالي تأثير سلبي على البطالة أما بالنسبة لمتغير النفقات العامة فقد كان تأثيرها إيجابي على معدل البطالة ، أما أهم التوصيات فتمثلت في الآتي: بناء اقتصاد متوازن يبتعد وبالتدريج عن الاعتماد على الموارد النفطية وينحو باتجاه تنويع قاعدة الانتاج لكي تستجيب لحاجات الطلب الداخلي والخارجية ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال الانتقال إلى اقتصاد السوق.

الكلمات الرئيسة

الأساس النقدي، سعر الصرف، النفقات العامة ، الناتج المحلي الإجمالي ، البطالة.

مجلة

تنمية الرافدين

***(TANRA):* مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (٤٢)، العدد (١٤٣)،
حزيران ٢٠٢٤

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: سعد الله، جنين محمد صالح (٢٠٢٤). " أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على البطالة: دراسة قياسية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) العراق أنموذجاً" ***تنمية الرافدين***، ٤٣ (١٤٢)، ٣٧٨-٣٩٧، https://doi.org/10.33899/tanra.2024.183484

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

المقدمة

تشكل ظاهرة البطالة أحد الأركان المهمة في النظرية الاقتصادية، وقد أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث تحليلها ودراستها، خاصة بعد أزمة الكساد الكبير سنة ١٩٢٩، وظهور النظرية الكينزية التي استهدفت محاربتها والتقليل من معدلاتها باستخدام السياسات التوسعية. وبذلك أصبحت للبطالة مكانة مهمة ومتميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي، على اختلاف مدارسه واتجاهاته لمحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها، فالتقليل من حجم البطالة يعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين وصانعي السياسات الاقتصادية في أي دولة.

يعد موضوع البطالة في الاقتصاد العراقي من المؤشرات المهمة التي يجب دراستها في الوقت الحاضر باعتبارها نتيجة لعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية استشرت في الاقتصاد العراقي منذ مدة زمنية ليست بالقصيرة وتعمقت في المدة منذ عام (٢٠٠٣) ولغاية الوقت الحاضر ، حيث أصبحت الظاهرة لا يمكن تجاهلها أو تركها لآليات سوق العمل الحرة، إذ إن ارتفاع معدلات البطالة يمثل احد المؤشرات الدالة على تدهور الوضع الاقتصادي في العراق الذي يعود في بداياته إلى عام (١٩٨٠) ، كما تبين البطالة مستوى التشغيل في الاقتصاد كونه أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية المهمة، والاقتصاد العراقي يتصف بارتفاع نسبة الافراد النشطين اقتصادياً بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني السنوية، هذا من حيث عرض القوى العاملة، وبالنسبة الطلب على الأيدي العاملة يظهر عجز الاقتصاد العراقي جلياً بسبب عدم تمكنه من توفير فرص العمل المناسبة لهذه القوى العاملة، وذلك بسبب تخلف القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية ونسبة مساهمتها الحقيقية في مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي (Kazim,2016:92) لذا تسعى للعمل من أجل وضع حلول لمعالجة هذه الظاهرة من خلال أهم متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة خلال مدة الدراسة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

أهمية الدراسة

تتأتى أهمية الدراسة من أهمية المتغيرات الاقتصادية الكلية وتأثيراتها في معدلات البطالة التي تمثل احد أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ذات الآثار السلبية في الاقتصاد العراقي، فضلاً عن معرفة الوسائل التي تعظم دور بعض من هذه المتغيرات ذات الأثر الإيجابي في التخفيف من حدة البطالة وتدنية تأثير المتغيرات ذوات الأثر السلبي واختيار السياسات الفعالة الواجب اعتمادها للحد من البطالة.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في امتلاك العراق للثروة النفطية، الثروة المالية الاسمية والتي أصبحت ظاهرة مرتبطة بالإنفاق الجاري وليس الاستثماري نتيجة لزيادة حجم النفقات التشغيلية عن النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة، فضلاً عن الفساد الإداري والمالي والبيروقراطية مما سبب اختلالاً

هيكلياً في جميع القطاعات الاقتصادية متمثلاً بانخفاض الانتاجية. والتي كان من المفترض ان تسهم هذه الايرادات في تحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي والحد من ظاهرة ا البطالة.

هدف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على دور متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة على البطالة، وقياس الأثر لهذه المتغيرات على البطالة في العراق خلال المدة من (2004-2021)

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضيتين أساسيتين هما

١. هناك علاقة توازنية في الأجلين بين متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة ومعدل البطالة.
٢. أن متغيرات الاقتصاد الكلي تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي في ظاهرة البطالة.

منهجية الدراسة

استندت الدراسة على أسلوب الربط بين الاتجاه الوصفي الذي يستند إلى الدراسات النظرية التي درست الموضوع نفسه والاسلوب الكمي الذي يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه، ومن ثم تفسير نتائج الاسلوب الكمي لتقييم الجانب التطبيقي من الدراسة ، وتمت الاستعانة بأساليب حديثة للقياس الاقتصادي ، متمثلة بمنهجية ARDL لتحليل التكامل المشترك، ومن ثم التحقق من وجود العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجلين القصير والطويل باستخدام معامل تصحيح الخطأ UECM، وتضمنت الدراسة سلسلة زمنية امتدت على ١٨ عاماً، امتدت بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٢١، وتم تحويل البيانات إلى بيانات نصف سنوية. تم اعتماد السلاسل الزمنية في التحليل الاقتصادي القياسي بسبب قدرتها على تفصيل وتفسير التغيرات التي تحدث في متغيرات الاقتصاد الكلي . وعينة الدراسة هي جمهورية العراق

هيكلية الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة مباحث وهي، المبحث الأول جاء تحت عنوان مفهوم وانواع البطالة، أما المبحث الثاني فخصص لتوضيح أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على البطالة في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١). في حين تناول المبحث الثالث قياس أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على البطالة في العراق (٢٠٠٤-٢٠٢١).

الدراسات السابقة:

١-دراسة بعنوان "Relationships between Unemployment and Economic Growth: The Review (Results) of the Theoretical and Empirical Research في عام ٢٠١٥: تهدف الدراسة إلى مناقشة العوامل المؤثرة على العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة. وتحدد تلك العوامل بالعوامل المؤسسية والتقدم التكنولوجي. حيث يقترح النهج التقليدي تأثر تلك العلاقة بالتطوير وتكثيف رأس المال في العملية الإنتاجية وتعبئة المدخرات والإبداع. كما يولي عدد متزايد من الباحثين أهمية أكبر لتأثير العوامل المؤسسية. وتم

التوصل إلى عدد من الاستنتاجات كان أهمها عدم التجانس بين العوامل التي تشرح العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في مناطق مختلفة من العالم.

٢-دراسة بعنوان Economic Growth and Unemployment Relationship: An Empirical Study for MENA Countries"في عام(٢٠١٦): هدف هذه الدراسة هو اختبار العلاقة بين مستوى الناتج المحلى الإجمالي والبطالة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمدة ١٩٩٠-٢٠١٦ وقد استخدمت الدراسة لتحقيق هذا الهدف أسلوب الانحدار الخطى البسيط. وأشارت النتائج إلى أن تأثير النمو على البطالة في جميع الدول كان محدوداً جداً. وتخلص الدراسة إلى وجود عامل أو عوامل أخرى أكثر تأثيراً على البطالة بخلاف مستوى الناتج المحلى الإجمالي .

٣-دراسة بعنوان (تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة٢٠٠٣-٢٠١٤)في عام ٢٠١٧: اوضح في دراسته عن تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق بأن البطالة بأشكالها المختلفة من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها معظم المجتمعات البشرية على اختلاف درجة نموها وتطورها، حتى أصبحت هذه المشكلة تمس استقرار المجتمعات وتماسكها ولاسيما في العراق لما لها من آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية ، تمثل هدف البحث في دراسة أسباب ضعف مقدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب الايدي العاملة القادرة على العمل والراغبة فيه والساعية إليه بالأجر السائد، لذا فقد تزايدت معدلات الفقر، واختل سوق العمل، وعلى الرغم من سعي الدولة لتوظيف أكبر عدد ممكن من قوة العمل الا أن البلد لا يزال يعاني من بطالة، وفي هذه الدراسة اعتمد الباحث على فرضية مفادها وجود علاقة بين معدل البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية منها الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو السكان ومعدل التضخم ، وتم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات كان أهمها وجود علاقة وثيقة بين معدل البطالة والمتغيرات المذكورة آنفاً ، وأوصى بإنشاء مشاريع تنموية اساسية تستوعب مزيد من الأيدي العاملة وتفعيل دور القطاع الخاص لتحقيق نفس الغرض.

٤-دراسة بعنوان A Causal Relationship between Unemployment and no Economic Growth")في عام ٢٠١٩: حاولت هذه الدراسة اختبار اتجاه السببية بين البطالة والنمو الاقتصادي. وقد استخدمت منهج السببية VAR Granger وطبقته على البيانات الخاصة بتلك المتغيرات في نيجيريا خلال المدة ١٩٨١-٢٠١٦. وكشفت النتائج عن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من البطالة إلى النمو الاقتصادي، وأن النمو طويل الأجل في الناتج الحقيقي لا يسبب معدل البطالة خلال فترة الدراسة. وأوصت الدارسة بناءً على ذلك

بالعمل على تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يمكن أن تساعد في خلق فرص العمل

٥-دراسة بعنوان (أثر السياسة المالية على معدلات البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٤) في عام (٢٠١٩):كان الهدف الجوهري للبحث هو التعرف على مدى مساهمة السياسة المالية في معالجة مشكلة البطالة في العراق خلال مدة البحث من خلال وضع تصورات لما يمكن أن تكون عليه السياسة المالية لزيادة فعالية النشاط الاقتصادي، ومن ثم التخفيف من مشكلة البطالة. وتنطلق فرضية البحث من رؤية مفادها، إن أداء السياسة المالية في العراق لم يكن في صالح تنشيط وتنمية الاقتصاد العراقي بما لا يفضي إلى زيادة فرص العمل والقضاء على المعدلات المتصاعدة في البطالة .وتوصلت الدراسة إلى سوء إدارة أموال الدولة و الأدوات المالية وفشل السياسة المالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوّة منذ سقوط النظام السابق بسبب تجاهل تطبيق الخطط والاستراتيجيات التي أعدتها بعض الإدارات المختصة بالتعاون مع المؤسسات الدولية على الرغم من توجه السياسة المالية الضعيف للتخفيف من وطأة الاشكالات الناجمة عن البطالة عن طريق ضخ المزيد من النفقات التشغيلية ذات البعد الاجتماعي والمتمثلة بالتعويضات والمنافع الاجتماعية. وقد أوصت الدراسة على اعتماد سياسة مالية تعمل على تحفيز الطلب على العمالة من قبل القطاع الخاص وعدم الاعتماد كلياً على القطاع العام في أحداث التوسع الوظيفي.

٦- دراسة بعنوان (أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد المصري خلال المدة ١٩٩١-٢٠١٩) في عام٢٠٢١ : هدف هذا البحث إلى تقدير أثر النمو الاقتصادي على البطالة فى الحالة المصرية، باستخدام بيانات الفترة ١٩٩١-٢٠١٩. وذلك عن طريق تقدير معامل "أوكيون" في إطار مقارن مع بعض دول منطقة الشرق الأوسط، ثم يحاول البحث في مرحلة ثانية أن يفسر الانخفاض النسبي فى قيمة معامل "أوكيون" فى الحالة المصرية . وتوصل البحث إلى معنوية العلاقة العكسية بين النمو والبطالة في جميع دول العينة، مع تفاوت بينها في قوة تأثير النمو على البطالة ويقترح البحث، تقوية تأثير النمو على البطالة، أن يتم تعويض الانخفاض فى الوزن النسبي لقطاع الزراعة بالعمل على زيادة الوزن النسبي لقطاع الصناعات التحويلية، إذ يعد من أكثر القطاعات استيعاباً للعمالة، كما أنه يخدم في مجال تنويع الصادرات، كما أن زيادة نصيبة النسبي في الناتج المحلى الإجمالي يعد تطوراً مهماً في مجال التنمية.

المبحث الاول

مفهوم البطالة وأنواعها

تعرف البطالة بالحالة التي يكون فيه جزء من القوة العاملة عاطلة عن العمل المنتج اقتصادياً على الرغم من بحثهم عن العمل وقدرتهم على العمل. وتصنف البطالة إلى صنفين هما (Yasin, 2012:55)

البطالة الاختيارية في هذا النوع من البطالة يكون هناك عمل متاح، ولكن الأفراد يختارون البطالة لعدد من الأسباب منها قلة الأجور التي يحصل عليها العامل مقابل عمله أو وجود مصدر دخل آخر للعامل. البطالة الإجبارية في هذا النوع من البطالة توجد قوة عاملة ويبحثون عن العمل ولكنهم لا يجدون العمل، وبالتالي يتعطلون عن العمل بشكل إجباري لظروف خارجة عن إرادتهم واختيارهم.

وتقسم البطالة أيضاً إلى عدة تصنيفات نذكر منها :

أ. البطالة الانتقالية أو الاحتكاكية: وهي الحالة التي تحصل جراء تحرك الاقتصاد والأفراد حيث يضطر بعض العمال إلى تغيير أماكن عملهم أو إقامتهم، وبالتالي يعطلون عن العمل لمدة من الزمن أو حالة الأشخاص الذين يطمحون إلى الحصول على عمل أفضل، مما يعملونه وبالتالي يتعطلون لمدة من الزمن لغاية تحصيل الفرصة الأفضل لهم.

ب. البطالة الهيكلية : أو ما يعرف أيضاً بالبطالة البنائية هي ذلك النوع من البطالة نتيجة حدوث تغيرات في الاقتصاد أو سوق العمل، مثل حالات التقدم التكنولوجيا، إذ تتسبب بفقد بعض الفئات لأعمالهم، وأيضاً حالات متعلقة بالجنس والعمر ونقص التدريب والثقافة، وهذا النوع من البطالة ليست مؤقتة، وقد تمتد إلى أمد طويل، أي ينتظر العاطل عن العمل لمدة طويلة حتى يحصل على عمل (Al-Khasawneh,2000:163).

ت. البطالة الدورية يحدث هذا النوع من البطالة عندما يحصل تقلبات في الانشطة الاقتصادية صعوداً ونزولاً لفترات بين (٣-١٠) سنين وما يسمى بالدورة الاقتصادية حيث تتكرر بشكل دوري وتنقسم إلى مرحلتي الرواج أي التوسع، وتمتاز هذه المرحلة بزيادة معدلات التوظيف حتى الوصول إلى مرحلة القمة للرواج، حيث يتحول النشاط وتقل مستويات ومعدلات التوظيف، وتسمى هذه المرحلة بالانكماش.

ث. البطالة السافرة: يعرف هذا النوع من البطالة أيضاً بالبطالة الظاهرة أو البطالة المسجلة، ويقصد بها حالة التعطل الكلي الظاهر الذي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى، ولذلك فهم في حالة تعطل كامل، لا يمارسون أي عمل. والبطالة السافرة، على الرغم من اختلاف مسمياتها، يمكن أن تكون بطالة احتكاكية أو بطالة هيكلية أو بطالة دورية، ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة الظروف السائدة بالاقتصاد القومي.

ج. البطالة المقنعة: هي تلك الحالة التي يتواجد فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، وذلك يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئاً، ولا يتأثر حجم الانتاج إذا تم

الاستغناء عن الجزء الفائض، وهذا يعني أن هذه الفئة تبدو ظاهرياً وكأنها تعمل لكنها لا تقدم أي اضافة للإنتاج(Bin Ali et al.,2021:8-9) . وينتشر هذا النوع من البطالة في البلدان النامية وبشكل خاص في:

١. الزراعة عندما يسود المجتمع الريفي الاقتصاد المعيشي الكفاف والاستهلاك الذاتي الاسري للمحصول ويرتفع معدل نمو السكان، ويتناقص الوقت المخصص للعمل الانتاجي، خاصة عندما يعاني النشاط الزراعي من انخفاض خصوبة لأرض وقلة مياه الري، أو صعوبة تصريف المياه وقلة المكائن الحديثة والاساليب التقليدية المتبعة وحالة التشوه في علاقات الانتاج ما بين الملاك والفلاحين.

٢. خدمات الإدارة الحكومية، عندما تعمل هذه الادارة على استيعاب أكبر عدد من خريجي المدارس والمعاهد والكليات وبغض النظر عن مؤهلاتهم العلمية ومدى تناسبهم مع مواصفات الوظائف المعروضة.

المبحث الثاني

أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على البطالة في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

تكمن مشكلة البطالة في العراق بتزايد أعداد العاملين في القطاع العام وعدم مقدرة القطاع الخاص من استيعاب أعداد كبيرة من الايدي العاملة بسبب قلة أعداد المشاريع الانتاجية والخدمية رافق ذلك الانفتاح الاقتصادي على الخارج منذ عام ٢٠٠٣ وتدفق مختلف أنواع السلع والخدمات إلى الداخل، وذلك أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، تبع ذلك ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية. ويعتبر معدل البطالة مقبولاً في حال عدم تجاوز المعدل الطبيعي الذي يبلغ عادة حوالي ٥%(Badri,2006:189) . يوضح جدول(١) معدل البطالة الذي بلغ نحو(٢٦,٨%)عام(٢٠٠٤) ثم انخفضت في الاعوام(٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧) على التوالي حسب النسب (١٧,٩%، ١٧,٥%، ١١,٧%) ويرجع ذلك إلى التغييرات التي طرأت على عملية وآلية جمع بيانات البطالة وفقا لتعليمات ومعايير منظمة العمل الدولية، حيث يعتبر كل شخص عمل لمدة ساعة واحدة خلال الأسبوع السابق غير عاطل عن العمل، أي إن الانخفاض لم يكن من بين العاطلين عن العمل، بل كان الانخفاض بسبب عدم إدراج فئات معينة ضمن نسب البطالة، في عام (٢٠٠٨) ارتفع معدل البطالة ليسجل (١٥,٣%) بزيادة (٣%)، وتتسم البطالة بالتذبذب انخفاضا وارتفاعاً في الاعوام(٢٠٠٩-٢٠١٦) بنسب متقاربة، ويرجع ذلك لانخفاض مستوى التوظيف ولتغير الظروف الأمنية وزيادة أعداد الخريجين وعجز القطاع الخاص عن استيعابهم (Eubayed,2017:290)، إلى جانب غياب التنسيق بين مخرجات التعليم وسوق العمل العراقي. إذ إن سوء التخطيط جعل بعض التخصصات تعاني من فائض في عرض العمالة فيما وتعاني أخرى من نقص كبير في العمالة، فضلاً عن الفساد الإداري والمالي. كل تلك الأسباب أدت إلى استمرار مشكلة البطالة، وبقيت معدلات البطالة

في الاقتصاد العراقي بالتأرجح بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، في حين تزايد معدلات البطالة خلال العامين (٢٠٢١-٢٠٢٠)بنسب (٢١,١%،٢٢,٩%)على التوالي، ويرجع ذلك إلى افتقاد العراق لبرامج اقتصادية توفر الدعم المطلوب للمشاريع الصغيرة وبما لا يتناسب مع ما يمتلكه العراق من موارد ضخمة ولا يتلاءم مع الطريقة التي يراد بها تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد سوق.

الناتج المحلي الإجمالي

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على انه القيمة السوقية لكافة انواع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة والتي غالبا ما تكون سنة واحدة،(Sumiya,2016:121) وهذه الفكرة تعني كافة السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع على البقعة الجغرافية للوطن. يعد الناتج المحلي الإجمالي احد المؤشرات المهمة التي تعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي للدولة، لذا فان زيادة قيم الناتج المحلي الإجمالي تعني احد المؤشرات الدالة عن نمو وتطور الاقتصاد وفيه تأخذ البطالة معدلات منخفضة، لذا نتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين المتغيرين. ويلاحظ اتجاه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو الارتفاع وذلك كما موضح في الجدول (١) ويرجع إلى زيادة الصادرات النفطية بعد رفع الحصار والعقوبات التي كانت على الاقتصاد العراقي، اذ بلغت قيمته في عام ٢٠٠٤ نحو (١٠١٨٤٥) مليار دينار، في العام (٢٠٠٥) حقق الاقتصاد العراقي نمواً بنسبة (٤,٤%) ليسجل مبلغ (١٠١٣٥٥١) مليار دينار، كذلك كان النمو الاقتصادي في عام (٢٠٠٦) بنسب (١٠,٢%) حيث كان مبلغ (١٠٩٣٩٠) مليار دينار، أيضاً في عام (٢٠٠٧) يلاحظ زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالنسبة (١,٤%) حيث سجل مبلغ (١١١٤٥٦) مليار دينار، كذلك هو الحال بالنسبة عام (٢٠٠٨) حيث سجل الاقتصاد نمواً بنسبة (٦,٦%) إذ كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو (١٢٠٦٢٧) مليار دينار. في (٢٠٠٩-٢٠١٠) يلاحظ تراجع النمو بنسبة (٥,٨%،٥,٥%) أما الاعوام (٢٠١١,٢٠١٢,٢٠١٣) فسجلت تذبذباً في النمو الاقتصادي انخفاضاً وارتفاعاً بنسب التالية على التوالي (١٠,٢%،١٢,٦%،٥,٦%)، أما في العامين (٢٠١٤، ٢٠١٥) تراجع نمو الاقتصادي بنسبة (٣,٩-%،٢,٤-%)، في حين حقق الاقتصاد نمواً بنسبة (١٤,٨%) في عام (٢٠١٦)، بينما في عام (٢٠٢٠) تراجع النمو الاقتصادي مثل بقية البلدان العالم بسبب الاغلاق العام وتراجع الطلب العالمي على النفط ومشتقاته مع انخفاض في أسعار النفط عالمياً، حيث سجل نمواً بالنسب التالية (١٥,٧-%)، أما في عام(٢٠٢١) نما الاقتصاد العراقي ثانية بسبب عودة الأمور إلى طبيعتها وزيادة الطلب العالمي على النفط، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط عالمياً لتسجل نمو اقتصادي بالنسب (٤,٤%) بالأسعار الجارية.

الاساس النقدي

يتكون الأساس النقدي (MB) من حاصل جمع العملة المصدرة مع الاحتياطيات لدى المصارف من جهة المطلوبات وفي جهة الموجودات يتكون من صافي الموجودات الأجنبية وصافي الائتمان المقدم للحكومة من قبل البنك المركزي (Central Bank of Iraq,2021:5)، وفيما يأتي نقدم تحليلاً لتطور الأساس النقدي ومدى مساهمة كل من احتياطيات المصارف والعملة المصدرة وصافي الموجودات الأجنبي والائتمان المحلي المقدم للحكومة في تكوينها خلال مدة الدراسة، تطور الأساس النقدي خلال عرض الميزانية العمومية المصغرة (الأساس النقدي) وكما يظهر في الجدول (١). يُلاحظ من خلال الجدول أن أدنى مبلغ مسجل للأساس النقدي هو (١٢٢١٩) مليار دينار في عام (٢٠٠٤) أما أعلى مبلغ كان (١٠١٩٥٠) مليار دينار، وذلك في عام (٢٠٢١).ففي الاعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٨) يلاحظ توجه الاساس النقدي نحو الارتفاع حيث سجل نمو بنسب(١٢%,%٢٧%,%٦٧%, ٤٨%)أما في الاعوام(٢٠٠٩-٢٠١٣)، فيلاحظ استمرار الاساس النقدي بالزيادة والانخفاض حيث سجل نمواً وبنسبة (٥%,%١٨,%٩,%٨,%١٥%)على التوالي، أما في العامين (٢٠١٤، ٢٠١٥) فتراجع مسجلاً نمواً سالباً بنسب (٩-% ٤-%) على التوالي، ولكن في عام (٢٠١٦) تحسن الأساس النقدي مسجلاً نمواً بنسبة (٩) إلا أنه في عام (٢٠١٧) تراجعت نسبة الأساس النقدي ب (٤-%) ولكن في عام (٢٠١٨) شهد الأساس النقدي نمواً طفيفاً، وكان بنسبة (٢%)، وفي الاعوام (٢٠١٩-٢٠٢١) امتازت هذه المدة بالتذبذب حيث سجل الأساس النقدي نمواً بنسب (١٦، ١٣، ١٤%) على التوالي.

جدول (١): متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)(مليار دينار)

السنوات	سعر الصرف الأساس	معدل نمو السنوي	الاساس النقديMB	نمو الاساس النقدي(%) MB	GDP حقيقي	معدل نمو السنوي	االنفقات العامة	معدل نمو السنوي	معدل البطالة
2004	1460	--	12219	-	101845	-	32117491	-	26.8
2005	1474	0.07	13795	12.9	103551	4.4	26375175	-17.88	17.97
2006	1391	0.06	17521	27.01	109390	10.2	38806679	47.13	17.5
2007	1217	0.06	28808	67.42	111456	1.4	39031232	0.58	11.7
2008	1172	0.08	42859	48.77	120627	6.6	59403375	52.19	15.34
2009	1170	0.09	45270	5.63	124702	5.8	52567025	-11.51	14
2010	1170	0.09	53810	18.86	132687	5.5	64351984	22.42	12
2011	1170	0.09	58698	9.08	142700	10.2	69639523	8.22	11.1
2012	1166	0.09	63391	8	162588	12.6	90374783	29.78	11.9
2013	1166	0.09	73259	15.57	174990	5.6	106873027	18.26	11.8
2014	1166	0.09	66231	-9.59	178951	-3.9	83556226	-21.82	10.6
2015	1182	0.09	63049	-4.80	183616	-2.4	70397515	-15.75	12.6
2016	1182	0.08	68717	8.99	208932	14.8	67067437	-4.73	10.8
2017	1184	0.08	65691	-4.40	205130	-1.8	75490115	12.56	22.4
2018	1182	0.08	67161	2.24	210533	2.6	80873189	7.13	22.6

22.6	38.15	111723523	6	222141	16.52	78253	0.08	1182	2019
21.1	-31.9	76082443	-15.7	196986	13.56	88861	0.09	1304	2020
22.9	35.18	102849569	4.4	202468	14.73	101950	0.09	1450	2021

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، التقارير الاقتصادية السنوية والنشرات الاحصائية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، العراق.

سعر الصرف الرسمي

بلغ سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي لعام ٢٠٠٤ (١٤٦٠) وتعتبر قيمة العملة العراقية مرتفعة نسبياً مقارنة لقيمتها قبل عام ٢٠٠٣(١٨٩٦)، نتيجة استخدام البنك المركزي مزاد العملة الاجنبية ، وخلال العام ٢٠٠٥ أخذ هذا السعر بالتدهور (١٤٧٤) بمعدل نمو(٠,٠٧%) أي ارتفاع اكثرمن١٤ ديناراً للدولار الواحد ولكن هذا التدهور يعد طفيفاً ويرجع إلى تدهور الاوضاع الامنية في تلك المدة، ومن ثم سجل سعر الصرف انخفاضاً متتالياً في الاعوام ٢٠٠٦ -٢٠١٤(بمعنى تحسن قيمة العملة المحلية) ويعود هذا التحسن إلى السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي لدعم الدينار العراقي من خلال ضخ العملة الاجنبية بكميات كبيرة في المزادات اليومية لضمان استقرار سعر الصرف وعدم تجاوز السقف المحدد، و يوضح جدول (١) في عام ٢٠٢٠ بلغ سعر صرف الدينار العراقي(١٣٠٤) بمعدل نمو (٠,٠٩%) نتج عن ذلك ارتفاع في سعر الصرف بمقدار ١٢٢ ديناراً مقارنة بعام ٢٠١٩ بسبب مشاكل كوفيد ١٩ وتدني سعر النفط وازدياد الدين العام، واستمر سعر الصرف بالزيادة في عام ٢٠٢١ حيث سجلت(١٤٥٠)، ويعود السبب في ذلك إلى أن سلة المستهلك التي تعتمد بشكل كبير على الاستيرادات الخارجية والتي يتم استيرادها بالدولار وبالتالي فإن انخفاض قيمة الدينار أمام الدولار يؤدي إلى زيادة نسبة الاسعار في السلع والخدمات بنفس نسبة تراجع في العملة المحلية (الدينار) امام الدولار، وهذا يودي إلى زيادة معدلات التضخم.

النفقات العامة

يقصد بها تلك المبالغ المالية التي تصرفها الدولة بهدف إشباع حاجات عامة، فضلا عن تحقيق هدف آخر هو تدخلها الاقتصادي والاجتماعي في ادارة المجتمع، أي إن الانفاق الحكومي هو احد الاذرع التي تستخدمها الدولة لرفع مقدرة الاقتصاد على النمو والتطور، اذ تعتبر الحكومة أكبر مشتري في السوق الوطنية لا سيما في الدول النفطية مثل العراق الذي يتميز بتركز عوائد الثروات الطبيعية والوطنية في خزائن حكوماتها وهذه الثروات عادة ما تكون الربع الأكبر إن لم يكن المصدر الوحيد لتوريد العوائد إلى هذه الدول، لذا فإن الحكومة تعتبر هي الأغنى والأكثر انفاقا مقارنة بأي طرف آخر (Trang Ho,2015:8)، يتضح مما سبق أن الانفاق الحكومي هو أحد أنواع الاستثمار الذي تقوم به الدولة من خلال شراء الآلات والمعدات والاصول الانتاجية اللازمة لزيادة الانتاج على اعتبار ان هذه الاجراءات تؤدي إلى توفير أكبر قدر ممكن من فرص العمل، لذا نتوقع ان تكون علاقة هذا المتغير عكسية مع معدل البطالة. في سنة ٢٠٠٤ بلغت النفقات العامة (٣٢١١٧٤٩١)مليون دينار واستمرت بالارتفاع نتيجة زيادة الايرادات ومستوى التوظيف في القطاع الحكومي لتصل إلى اعلى قيمة لها في عام٢٠١٣ بلغت (١٠٦٨٧٣٠٢٧)مليون دينار وبمعدل نمو(١٨,٢٦%). بعدها بدأت النفقات العامة بالانخفاض

المستمر مسجلاً نمواً سلبياً حتى سنة ٢٠١٦ بلغت (٦٧٠٦٧٤٣٧) مليون دينار، والملاحظ بأن هذا الانخفاض في النفقات العامة تزامن ايضا مع الانخفاض كبير ومستمر في الايرادات العامة للبلد في تلك السنوات، وذلك بسبب الانخفاض الكبير في حجم الايرادات النفطية والناجم عن الانخفاض المستمر في سعر النفط الخام من جهة، حيث سجل سعر خام سلة الاوبك (٤٠,٧٦،٤٩,٤٩،٩٦,٢٩) دولاراً للبرميل الواحد للسنوات (٢٠١٤،٢٠١٥،٢٠١٦) على التوالي ، بحيث يلاحظ ان عام ٢٠١٦ سجل أدنى سعر للنفط خلال مدة الدراسة OPec،(2017:98) ويرجع ذلك إلى الاوضاع السياسية والامنية الصعبة التي مر بها العراق في تلك السنوات والمتمثلة.بالنفقات العسكرية الباهضة التي تتحملها الحكومة العراقية من جهة أخرى. وفي الأعوام(٢٠١٧-٢٠١٨-٢٠١٩) بدأت النفقات العامة بالارتفاع مسجلة (٧٥٤٩٠١١٥) و(٨٠٨٧٣١٨٩)و(١١١٧٢٣٥٢٣) مليون دينار على التوالي وبمعدلات نمو(١٢,٦%) (٧,١٣%)و(٣٨,١٥%)وذلك بسبب ارتفاع في ايرادات العامة للبلد في تلك السنوات الناجمة عن ارتفاع سعر النفط. وانخفضت هذه النفقات لتصل إلى (٧٦٠٨٢٤٤٣) مليون دينار بمعدل نمو(٣١,٩٠-%) في عام ٢٠٢٠ نتيجة احداث جائحة كورونا. وفي عام ٢٠٢١ سجل الانفاق العام ارتفاعا ملحوظاً اذا بلغ مقدار الانفاق بحدود (١٠٢٨٤٩٥٦٩) مليون دينار مما شكل ما نسبته (٣٥,١٨%) قياساً بالعام السابق نتيجة ارتفاع الايرادات العامة ورفع النفقات لتغطية المتطلبات الاقتصادية والإدارية للدولة.

المبحث الثالث

قياس أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على البطالة في العراق (٢٠٠٤-٢٠٢١)

سيتم في هذا المبحث تقدير أثر المتغيرات المستقلة من سعر الصرفERوالاساس النقدي MB والناتج المحلي الإجمالي GDP والنفقات العامة PEX على المتغير التابع البطالةUN ، . وللتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية نقوم باستخدام اختبار جذر الوحدة Unit root بالاعتماد على اختبار ADF و PP وحسب النتائج الآتية:

يتضح من الجدول(٢)أن نتائج اختباري ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس بيرون (PP) اثبتت ان كافة المتغيرات التابعة والمستقلة غير مستقرة عند مستوياتها الاصلية (Level) عند جميع مستويات المعنوية وذلك بالاعتماد على قيمة t المحتسبة التي كانت اقل من قيمتها الجدولية، فضلاً عن قيمة P-value التي كانت أكبر من ٠,٠٥ عند جميع مستويات الاختبار وبالتالي تقبل فرضية العدم التي تؤكد على احتواء السلاسل الزمنية على جذر الوحدة ، وبعد أخذ الفرق الأول للمتغيرات وجد أن المتغيرات استقرت عند الفرق الأول وبمستوى معنوية١% و ٥% إذ كانت قيمة t المحتسبة أكبر من قيمتها الجدولية وقيمة P-value أقل من ٠,٠٥ لجميع المستويات، أي إنها متغيرات متكاملة من الرتبة (١) وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على خلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة.

الجدول (٢): نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع ADF وفيليبس – بيرونPP

Variables		ADF Test						P.P Test					
		Level			1st difference			Level			1st difference		
		Interc	Int&Tre	None	Interc	Int&Tre	None	Interc	Int&Tre	None	Interc	Int&Tre	None
UN	T-statistic	-1.8934	-2.4520	-0.1409	-5.5649	-5.9732	-6.0522	-3.4399	-3.2233	-1.2663	-5.8987	-6.3174	-5.9778
	Prop	0.3306	0.3475	0.6265	0.0000	0.0002	0	0.0161	0.0964	0.1852	0	0	0
ER	T-statistic	-1.5754	-1.6184	0.5070	-5.5649	-5.4917	-5.5678	-1.6828	-1.7792	0.4531	-5.5840	-5.5114	-5.5912
	Prop	0.4836	0.7638	0.8198	0.0001	0.0005	0	0.4304	0.6919	0.8068	0.0001	0.0005	0
PEX	T-statistic	-1.9920	-2.1702	-1.7159	-11.7357	-11.4487	-11.9416	-3.8951	-4.3035	-3.5877	-7.2701	-7.0366	-7.5087
	Prop	0.2883	0.4886	0.0814	0	0	0	0.0053	0.0091	0.0008	0	0	0
MB	T-statistic	-2.0755	-2.4407	-1.5990	-4.1986	-3.7441	-4.2717	-2.1621	-2.5479	-1.6474	-5.4744	-5.3796	-5.5679
	Prop	0.2553	0.3534	0.1023	0.0026	0.0377	0.0001	0.2232	0.3048	0.0932	0.0001	0.0006	0
GDP	T-statistic	-2.4477	-3.2902	-0.7926	-5.4159	-3.8987	-5.6922	-2.1607	-2.0599	-0.4499	-6.0115	-5.6847	-6.1129
	Prop	0.1411	0.0995	0.3611	0.0006	0.0345	0	0.2249	0.5383	0.5082	0.0001	0.0013	0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج **E-views10**

١- تقدير نموذج البطالة وفق منهجية (ARDL)

تشير نتائج تقدير أنموذج البطالة كما يظهر في جدول (٣) إلى أن قيمة معامل المعدل R^{-2}(٠,٩٠٤٦٧٨) أي إن ٩٠% من التغيرات التي حدثت في المتغير التابع (UN) سببها هو المتغيرات المستقلة، وان ١٠%الباقية يرجع إلى عوامل أخرى لم يشملها الأنموذج ،الأنموذج يعتبر معنوي لان قيمةF المحتسبة كبيرة (40.54472) وبمستوى احتمالية أقل من ١%، عليه نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم ، أي إنه هناك تأثيراً معنوياً للمتغيرات التفسيرية على المتغير التابع.

جدول (٣): نتائج الاختبارات الاحصائية

Dependent Variable: UN
Method: ARDL
Date: 03/01/24 Time: 23:50
Sample (adjusted): 2005S1 2021S2
Included observations: 26 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): ER GDP MB PEX
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 3
Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
UN(-1)	0.077176	0.088376	0.873267	0.3934
UN(-2)	-0.139573	0.074019	-1.885629	0.0747
ER	-218.4003	32.56001	-6.707623	0.0000
GDP	-0.778741	0.075896	-10.26063	0.0000
MB	-0.205281	0.020368	-10.07866	0.0000
PEX	0.077504	0.010864	7.133979	0.0000
C	42.05709	4.141860	10.15416	0.0000
R-squared	0.927555	Mean dependent var		15.33769

Adjusted R-squared	0.904678	S.D. dependent var	3.324946
S.E. of regression	1.026554	Akaike info criterion	3.115096
Sum squared resid	20.02244	Schwarz criterion	3.453814
Log likelihood	-33.49624	Hannan-Quinn criter.	3.212634
F-statistic	40.54472	Durbin-Watson stat	0.994321
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج E-views10

٢- اختبار التكامل المشترك.

يظهر نتيجة (Test Bounds) بأنه هناك علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين كل من المتغير التابع البطالة والمتغيرات المستقلة سعر الصرف، الأساس النقدي، النفقات العامة، والناتج المحلي الإجمالي حيث قيمة (F-statistic) والمقدرة بـ (37.86526) أكبر من الحد الأعلى والحد الأدنى عند جميع المستويات المعنوية، أي إننا سوف نرفض فرض العدم والذي ينص بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات ونقبل الفرض البديل والذي ينص على وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، كما يظهر في الجدول(٤).

جدول (٤): نتائج اختبار التكامل المشترك

Test-Statistic	**Value**	**K**
F-Statistic	**37.86526**	**4**
(Critical Value Bounds) حدود القيمة الحرجة		
Significance القيمة الحرجة	**I0Bound** الحد الأدنى	**I1Bound** الحد الاعلى
10%	**2.02**	**3.09**
5%	**2.56**	**3.49**
2.5%	**2.88**	**3.87**
1%	**3.29**	**4.37**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج المخرجات **E-views10**

٣- تقدير العلاقة طويلة الأجل:

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وتحديد عدد فترات الإبطاء والبالغة (٢,٠,٠,٠,٠) هو افضل نموذج لتقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل، وبمعاينة جدول (٥) نلاحظ أن قيمة معلمة الحد الثابت وفي حال غياب المتغيرات المستقلة فان معدل البطالة في العراق سيكون موجباً مساوياً لقيمة الحد الثابت والبالغة (٣٩,٥٨٦٩٧)، توضح النتائج أن معلمات المتغيرين المستقلين سعر الصرف والأساس النقدي (ER,MB) كانت معنوية وهذا يتضح من قيمة Propلكل منهما اقل من ٥% وهذا يعني ان المتغيرين المستقلين لهما تأثير معنوي في المتغير التابع (UN) ،. اما بالنسبة للمتغير GDP كان ذا تأثير معنوي عند مستوى ٥% وله أثر عكسي على البطالة وهذا يطابق منطوق النظرية الاقتصادية، اي زيادة GDPبمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض البطالة بمقدار(-٠,٧٣٣٠٠٣). ويمكن التعرف على مدى تأثير متغير النفقات العامة (PEX) في المتغير التابع (UN) في الأجل الطويل ، فإن تأثيرها معنوي، وهذا يتضح من قيمة propاقل من ٥%، نلاحظ ان العلاقة بين النفقات العامة ومعدل البطالة علاقة طردية حسب

الاشارة الموجبة للمتغير PEX، أي زيادة النفقات العامة بمقدار وحد واحدة يؤدي إلى زيادة معدل البطالة بمقدار(٠,٠٧٢٩٥٢) عند مستوى معنوية ١%.وهذالا يتطابق مع النظرية الاقتصادية، إذ إن المحدد الرئيس لتغيرات النفقات العامة يتمثل في مدى توافر الايرادات العامة وبخاصة الايرادات النفطية؛ كونها تحتل مركز الصدارة مقارنة بالمصادر الأخرى ، لذا فهو يؤثر على كافة الانشطة التي تعتمد على تلك العائدات لتمويله، من هنا فإن زيادة الانفاق تعمل على تخفيض معدلات البطالة.

الجدول (٥): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std.Error**	**T-Statistic**	**Prob.**
ER	-205.5731	23.63607	-8.697432	0.0000
GDP	-0.733003	0.057397	-12.77085	0.0000
MB	-0.193225	0.015693	-12.31266	0.0000
PEX	0.072952	0.010681	6.830131	0.0000
C	39.58697	2.135557	18.53707	0.0000
EC = UN - (-205.5731*ER -0.7330*GDP -0.1932*MB + 0.0730*PEX +39.5870)				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج **E-views**١٠

٤- نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية ARDL لنموذج البطالة

تشير معلمة التصحيح (CointEq (-١)) إلى قيمة (-١,٠٦٢٣٩٧)وهي معنوية وسالبة عند مستوى ٥% مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، حيث بلغت سرعة التصحيح (١/١,٠٦٢٣٩٧=٠,٩٤١٢٦٧٧٢) أي إن سرعة العودة إلى حالة التوازن للبطالة تعادل (١١اشهرويومين).وللتعرف على مدى تأثير كافة المتغيرات المستقلة (ER,GDP,MB,PEX) في المتغير التابع (UN) في الأجل القصير ، فان الجدول (٦) يشير إلى أن تأثير كافة المتغيرات المستقلة معنوي بدلالة قيمة(Prop<٥%)والعلاقة عكسية بينهم مع معدل البطالة، وهذا ينطبق مع المنطوق الاقتصادي ما عدا النفقات العامة.

جدول (٦): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل وأنموذج تصحيح الخطأ (ECM) لأنموذج البطالة

Conditional Error Correction Regression				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	42.05709	4.141860	10.15416	0.0000
UN(-1)*	-1.062397	0.079368	-13.38575	0.0000
ER**	-218.4003	32.56001	-6.707623	0.0000
GDP**	-0.778741	0.075896	-10.26063	0.0000
MB**	-0.205281	0.020368	-10.07866	0.0000
PEX**	0.077504	0.010864	7.133979	0.0000
CointEq(-1)*	-1.062397	0.062714	-16.94045	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج**E-views**١٠

٥- **اختبارات التشخيص:** اي التعرف على قدرة الأنموذج الحالي في اجتيازه الاختبارات القياسية من عدمها ومن خلال نتائج اختبارات الآتية:-

أ. اختبار LM للتأكد من عدم وجود مشكلة ارتباط الذاتي للبواقي: تشير نتيجة الاختبار إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي في الأنموذج ،حيث بلغ مستوى المعنوية (٠,١٢٨٤) وهي أكبر من ٥% ، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود الارتباط الذاتي للبواقي، كما يظهر في الجدول (٧).

جدول (٧): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-Statistic	2.194398	Prob.F(3.16)	0.1284
Obs*R-Squared	7.579223	Prob.Chi-Square(3)	0.0556

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج المخرجات **E-views**١٠

ب. اختبار عدم ثبات تباين البواقي: تشير نتيجة الاختبار إلى قبول الفرض العدمي الذي ينص على ثبات تباين البواقي بالمقابل نرفض الفرض البديل الذي يشير إلى وجود اختلاف في تباين البواقي حيث سجل الاختبار قيمة (٠,٠٦٦٨) وهي أكبر من مستوى المعنوية ٥% ، كما يظهر في الجدول (٨)

الجدول (٨): اختبار مشكلة عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	3.759386	Prob. F(1,20)	0.0668
Obs*R-squared	3.481003	Prob Chi-Square(1)	0.0621

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج**E-views10**

ت. اختبار التوزيع الطبيعي :- تم التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي كما موضح في الشكل(١) من خلال اختيار (Jarque-Berra) الذي سجل (٠,٣٣٨٠٣٤) وسجل قيمة معنوية (٠,٨٤٤٤٩٥) وهي اكبر من مستوى المعنوية ٥%، وبالتالي فإننا سوف نقبل الفرض البديل الذي ينص على أن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً، ونرفض الفرض العدم الذي ينص على أن البواقي غير موزعة توزيعاً طبيعياً.

الشكل (١): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

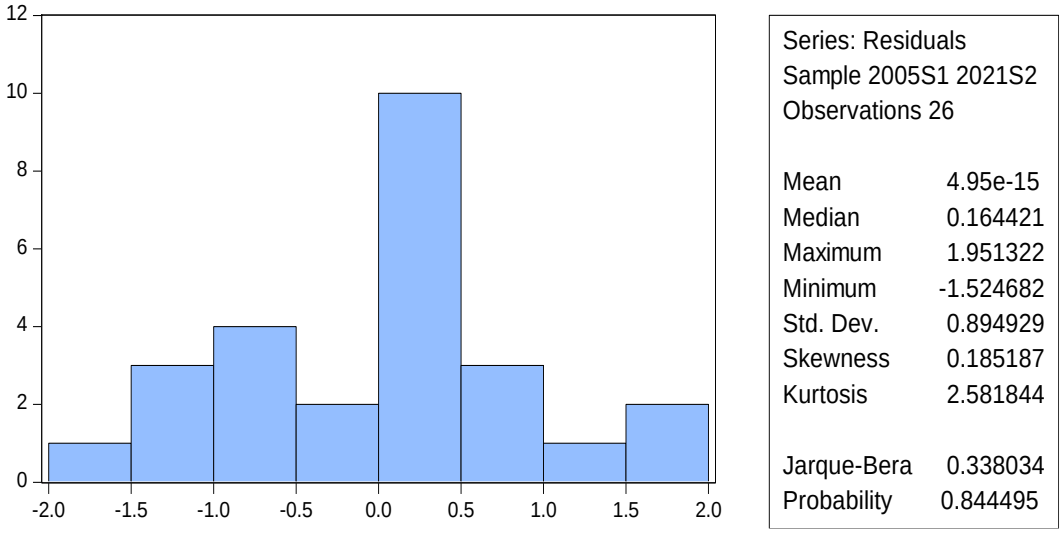

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-views ١٠

ث. اختبار الاستقرار لأنموذج البطالة: لغرض التأكد من خلو الأنموذج (٢ ,٠,٠,٠,٠) من تغيرات هيكلية، سوف نقوم بإجراء اختبار المجموع التراكمي للبواقي(CUSUM)) وايضاً اختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي (SUQARES OF CUSUM) حيث يستخدم الاختبارين للتأكد من عدم وجود تغيرات هيكلية في البيانات ومدى سكون المعالم في الأجل الطويل مع معلمات الأجل القصير، يتحقق شرط الاستقرار الهيكلي عندما يكون الشكل منحصر داخل المجال عند المستوى المعنوي (٥%)، كما يظهر في الشكل(٢).

الشكل (٢): اختباري (CUSUM) (CUSUM SQ) لأنموذج البطالة

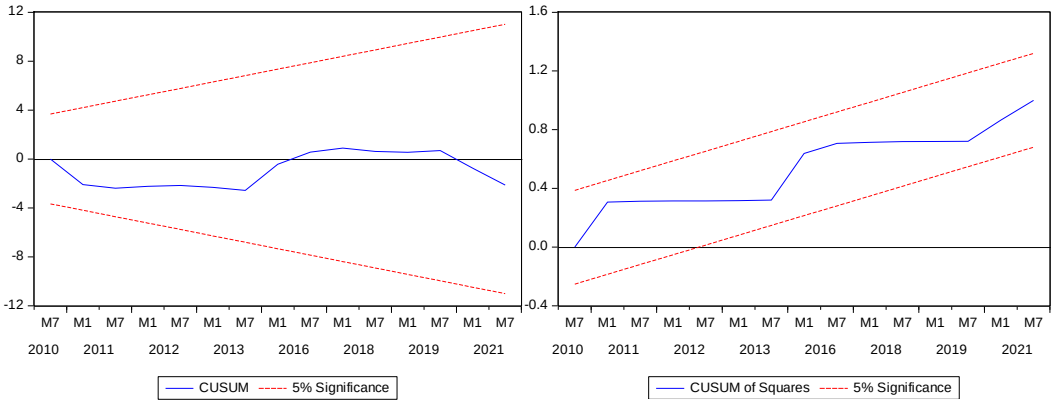

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج مخرجات **E-views** ١٠

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١- استقرار المتغيرات المدروسة عند الفرق الأول وبمستوى معنوية ١% و٥% ولجميع المستويات، أي ان كافة المتغيرات مستقرة بنفس الرتبة او الدرجة، مما أسهم في إجراء اختبار التكامل المشترك للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين تلك المتغيرات.

٢- وبعد التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المراد اختبارها ظهر من خلال اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test) أن هناك تكاملا مشتركا بين المتغيرات أو علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدلات البطالة في العراق

٣- أظهرت نتائج التحليل ان لمتغيرات سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و الاساس النقدي ، تأثير سلبي على معدل البطالة في المديين الطويل والقصير باستثناء متغير النفقات العامة أظهرت النتائج الأثر إيجابي في المديين الطويل والقصير على معدل البطالة .

٤- تشير قيمة معلمة تصحيح الخطأ (١) CointEq الذي بلغ (١,٠٦٢٣٩٧-)، وبما أنها سالبة ومعنوية عند مستوى ١%، يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع داخل الانموذج، حيث إن ١,٠٦% من الانحرافات في البطالة يمكن أن يصحح خلال أحد عشر شهراً .

٥- لم يستطع متخذو القرار في المدة الماضية إبعاد اقتصاد العراقي عن التأثيرات الخارجية المستمرة المتمثلة بتقلبات أسعار النفط عن طريق تقليل الاعتماد على النفط، وتنعكس هذه التغيرات بصورة مباشرة في تنفيذ السياسات الاقتصادية اذ ان تغير أسعار النفط له تأثيرات مباشرة في أدوات هذه السياسات، من ، سعر الصرف، الاساس النقدي، والنفقات العامة ، والناتج المحلي الإجمالي، ولا يقتصر هذا التأثير في هذه المتغيرات فحسب، وإنما يمكن ان ينعكس على متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسة الاخرى ، كعرض النقود والايرادات العامة والاستثمار والاستهلاك وغيرها من المتغيرات. وفي هذه الحالة يكون الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية، مما يتولد عن ذلك من اختلالات مستمرة في النشاط الاقتصادي.

المقترحات:

١- بناء اقتصاد متوازن يبتعد وبالتدريج عن الاعتماد على الموارد النفطية وينحو باتجاه تنويع قاعدة الإنتاج، لكي تستجيب لحاجات الطلب الداخلي والخارجي لا يمكن ان يتحقق الا من خلال الانتقال إلى اقتصاد السوق .

٢- تشجيع القطاع الخاص على أداء دوره في عملية التنمية الاقتصادية سيخفف العبء الملقى على عاتق الدولة وسيسهم في استقطاب المزيد من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل من خلال تحقيق المزيد من التنويع للقاعدة الاقتصادية .

٣- منح القروض للمشاريع الصغيرة؛ لقدرتها على استيعاب وتوفير فرص العمل للقطاع الخاص وفق برنامج تمويلي خاضع للرقابة المالية.

٤- تشخيص العوامل والأسباب التي تكون سبباً في حدوث الاختلالات الاقتصادية. والبحث عن هذه الأسباب كخطوة اساسية لمعالجة تلك الاختلالات التي تحدث في التوازن، فضلاً عن تحديد العوامل التي تؤثر في الادخار والاستثمار، ومن ثم نسبة التجارة.

جدول (٩): متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل البطالة (نصف سنوي)

Year	UN	ER	GDP	MB	PEX
2004S1	26.8	-	-	-	-
2004S2	26.8	-	-	-	-
2005S1	17.97	0.07	4.4	12.9	-17.88
2005S2	17.97	0.07	4.4	12.9	-17.88
2006S1	17.5	0.06	10.2	27.01	47.13
2006S2	17.5	0.06	10.2	27.01	47.13
2007S1	11.7	0.06	1.4	67.42	0.58
2007S2	11.7	0.06	1.4	67.42	0.58
2008S1	14.7	0.08	6.6	48.77	52.19
2008S2	14.7	0.08	6.6	48.77	52.19
2009S1	15.2	0.09	5.8	5.63	-11.51
2009S2	15.2	0.09	5.8	5.63	-11.51
2010S1	15.2	0.09	5.5	18.86	22.42
2010S2	15.2	0.09	5.5	18.86	22.42
2011S1	11.1	0.09	10.2	9.08	8.22
2011S2	11.1	0.09	10.2	9.08	8.22
2012S1	11.9	0.09	12.6	8	29.78
2012S2	11.9	0.09	12.6	8	29.78
2013S1	16	0.09	5.6	15.57	18.26
2013S2	16	0.09	5.6	15.57	18.26
2014S1	28	0.09	-	-9.59	-21.82
2014S2	28	0.09	-	-9.59	-21.82
2015S1	10.72	0.09	-	-4.8	-15.75
2015S2	10.72	0.09	-	-4.8	-15.75
2016S1	10.82	0.08	14.8	8.99	-4.7
2016S2	10.82	0.08	14.8	8.99	-4.7
2017S1	13.8	0.08	-	-4.4	12.56
2017S2	13.8	0.08	-	-4.4	12.56
2018S1	22.6	0.08	2.6	2.24	7.13
2018S2	22.6	0.08	2.6	2.24	7.13
2019S1	18.2	0.08	6	16.52	38.15
2019S2	18.2	0.08	6	16.52	38.15
2020S1	13.8	0.09	-	13.56	-31.9
2020S2	13.8	0.09	-	13.56	-31.9

2021S1	16.5	0.09	4.4	14.73	35.18
2021S2	16.5	0.09	4.4	14.73	35.18

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج **E-views**١٠

Reference

Abis, Karim, and Al-Azzawi, Hassan ,2018, The impact of fiscal policy on unemployment rates in Iraq for the period (2003–2014), University of Babylon Access Library for Research Papers, Volume 2, Issue 10.

Al-Adl, Diaa Fathi, 2021, The impact of economic growth on unemployment in the Egyptian economy during the period (1991–2019), Journal of Financial and Commercial Research, Volume 22, Issue 3.

Al-Badri, Faten Farouk, 2006, Economic Statistics Methods to Enhance Credibility and Transparency, Baghdad Journal, College of Administration and Economics, University of Baghdad.

Al-Khasawneh, Saleh Fawaz Muhammad, 2000, Principles of Macroeconomics, second edition, National Library Department, Amman, Jordan.

Al-Masry, Ibrahim, 2017, Macroeconomic Theories, second edition, Dar Al-Hekma for Printing, Publishing and Distribution, Kingdom of Saudi Arabia.

Bin Ali Saleh, Rashid Ghalia, and Kamal Mesbahi, 2021, Measuring the Impact of Economic Variables on the Unemployment Rate, Study 2014), Iraqi Journal of Economic Sciences, Volume 15, Issue 55, standard for the case of Algeria during the period (1990) - (2019) Master's thesis, College of Economic and Commercial Sciences On Management, University of Shahid Hama Lakhdar - El Oued, Algeria.

Central Bank of Iraq, Annual Economic Reports for the Period (2004-2021), General Directorate of Statistics and Research, Iraq

Jabbar, Abeera Ahoud, 2014, Unemployment and its problems between theory and practice, a field study in the city of Baghdad, Journal of Educational and Psychological Research, Issue 40.

Kazem Hussein Jawad ,2016, Determinants of inflation within the framework of economic thought, a study of the reality of inflation in the Iraqi economy and the factors determining it for the period (2003-2013), Gulf Economic Journal, Volume 32, Issue 30, University of Basra.

Kenny S, Victoria (2019), "A Causal Relationship between Unemployment and no. 12, 1-2. Economic Growth", Munich Personal RePEc Archive (MPRA), Paper No. 93133.

Khrais, I. and Al-Wadi, M. (2016), "Economic Growth and Unemployment Relationship: An Empirical Study for MENA Countries", International Journal of Managerial Studies and Research (IJMSR), 4(12), 19-24.

Nagel, Katarzyna (2015), "Relationships between Unemployment and Economic Growth: The Review (Results) of the Theoretical and Empirical Research"

Journal of Economics and Management, University of Economics in Katowice, 20(2), 64-79.

OPEC, Annual Statistical Bulletin, (1965-2017) 52nd edition, Vienna, Austria, 2017, www.opec.org

Saud, Thia Hussein ,2017, The impact of some economic variables on the unemployment rate in Iraq for the period 2003–2014, Iraqi Journal of Economic Sciences, Volume 15, Issue 55.

Sumiya, Haji, 2016, Monetary Policy and Addressing the Balance of Payments Imbalance, the Case of Algeria (1990-2014), Journal of Economic and Financial Studies, No. 1, Algeria

Trang Ho, Ky, 2015, How rising interest rates witt affect the stock market and your investments, http://www.forves.com/sites/trangho.

World Bank. (n.d.). [online] Available at: http://www.albankaldawli.org.

Yassin, Nazir, 2012, The impact of fiscal and monetary policy on unemployment in Algeria, an analytical econometric study for the period (1970-2012), Master's thesis, Faculty of Economic Sciences, University of Algiers, Algeria.